امان المعلومات في المصارف الاسلاميه

د. محمد سليم وهبه

مجلة المستثمرون، العدد 78، ايلول 2008، الكويت

تكمن اهمية المعلومات في انها الدليل المرشد للقطاعات الاقتصاديه بما يتعلق باخذ القرارات الاداريه، وقد فرضت الثوره العلميه نفسها لتجعل من المعلومات قيمه مضافه لها نفس الاهميه في سلم القطاعات الرئيسيه، لتصبح القطاع الاقتصادي الرابع.

اضافة هذا القطاع في سلم القطاعات المنتجه بعد الزراعة والصناعة والخدمات، كانت ردة الفعل التلقائيه للثورة المعلوماتيه وبروز المعلومات كمادة اساسية في العملية الاستثماريه، كقيمه مؤثره في الانتاج.

ترادف معنى المعلومات بالتوثيق، كون اهمية المعلومه هي في نوعيتها وفي سرعة ايجادها بالوقت المناسب، وبالشكل المفهوم والذي يتناسب مع طلب مستخدم هذه المعلومات.

قد يلجا الاداريون في الشركات إلى استخدام بعض الآليات التي تساعدهم في العوده إلى المعلومة المطلوبة من خلال استخدام ما عرف باسم الفهرسة والتكثيف التي قادتهم لاعداد قوائم برؤوس الموضوعات، وباستنباط الكلمات الدالة على موضوعات البحث، وهذا الكنز من الكلمات أطلق عليه اسم المكنز.

وبعد ان دخلت التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد على استخدام الأدوات العصرية من حاسبات آلية ونظم تطبيقية ومصغرات تصويريه ووسائل حفظ مختلفة، ساعدت الاداريين في المؤسسات للوصول إلى المعلومة التي يحتاجونها بأقل جهد و أسرع وقت واقل تكلفة، وهنا تتدخل المعلوماتيه للمساهمة في عملية التنظيم، لسرعه قيامها بالبحث، حيث تكمن اهمية المعلومات في الحصول عليها بسرعة، وبشكل كامل وفعال.

هناك ترابط كبير بين المعلومات وبين سلامة اتخاذ القرار، ويمكننا تصور اتخاذ قرار استثماري في المصرف الاسلامي للاستثمار في قطاع معين، بناءا على معلومات غير متكاملة ويشوبها الشك، او حتى معلومات متكاملة وتم معالجتها بطريقه خاطئه، فماذا يمكن أن تكون نتائج القرار الذي قد يرتبط بمصير المصرف الاسلامي على صعيد قرار استراتيجي.

واقع المعلومات قد تكون القاعدة الاساسية لوضع تصورات المستقبل، او تقييم الحوادث السابقة بهدف تحليلها، والتي قد يستفاد منها على صعيد التطور الاسترتيجي المرتبط بالاهداف، ولاهمية صحة المعلومات في اتخاذ القرار، يفترض تحصينها واخضاع الية عملها لرقابة دقيقة، وذلك خوفا من الخروقات الممكنة مع توسع شركات الاتصال وتضاعف استخدامات أنظمة المعلوماتية والابتكارات المرتبطه بها من الناحيتين السلبيه والايجابيه، وهذا هو ما افضت اليه ظاهرة العولمة لانه فى واقع الامر لم تعد هنالك حدود او قواعد، فالمعلومة التى هي فى الاصل غير محسوسه يمكن ان تنتقل عبر مواطن غير ملموسة للحدود ،

بالتالي فالمعلومات اساس القرار، والقرار هو السلطه، وبحكم العولمه اصبح العالم فضاءا واحدا يمكن للمعلومة ان تنتقل عبره مهما كانت نقطة تواجدنا، فضلا عن ان هذه المعلومات لديها شكل موحد ويمكن ان تصل الى اي طرف من اطراف العالم بكلفة معدومه بالنظر الى الوسائل التى تستخدم حاليا.

اصدرت كثير من الدول الاسلاميه نظم لمكافحة جرائم المعلوماتية والتعاملات الإلكترونية، هذه الأنظمة وضعت الاسس لجميع أنواع التعاملات الإلكترونية بكافة مجالاتها وتطبيقاتها، فالتطور التقني الذي يعيشه العالم، حتم على كل مجتمع ودولة مواكبة هذا التطور عبر توفير بيئة تنظيمية لاستخدامات التقنيات والتعاملات الإلكترونية بوصفها الوسيلة البديله لوسائل التعامل الحياتي اليومي، ليشمل تعريف الاميه الحالي الاميه المعلوماتيه.

القوانين التي صدرت عن الدول قد يكون لها مدلول عام، ولكن يبقى على المصارف تحصين نفسها داخليا من الخروقات الممكنه من الخارج، ومن التلاعب الداخلي، وهي اكثر حالات التلاعب حصولا، حيث تصعب الخروقات الخارجيه اجمالا دون تعاون مع احد الموظفين في الداخل، من هنا ضرورة وضع اجراءات داخلية لحمايه هذه المعلومات، بما يضمن تقسيم الوظائف، ونظرا لكثرة الاجراءات وتنوعها هناك ضرورة وضع لائحة اسئلة للتأكد من شمول مراجعه امان المعلومات على كافة النقاط المترايطه. تشمل :

- تحديد موقع الجهاز الالكتروني المركزي، ووصف مكونات الجهاز، وتحديد مواقع وحدات الادخال والاخراج، وعدد الاجهزة الفردية وتوزيعها، وعدد الشبكات الخارجية الموصول بها المصرف، وما هي الشبكات الموصولة بالجهاز المركزي،

- نوعية الاقراص الممغنطة للجهاز المركزي، حمايتها، تدريب المستخدمين، الحماية من الفيروسات، توزيع المستويات على مستخدمي الجهاز،
- شبكات الوصل بين الفروع ووصف ضمان عدم تحوير المعلومات، الخريطة التنظيمية لادارة الجهاز الالكتروني المركزي والتأكد من وجود فصل بين المسؤوليات، والتأكد من ان وظيفة تحليل الانظمة وكتابة البرامج منفصلة عن وظيفة تشغيل الجها، وانه يمنع المبرمجون من تشغيل الجهاز اثناء دورات التشغيل العادية، ويمنع مشغلو الجهاز من الحصول على اي بيانات غير لازمة لتشغيل الجهاز، وانه يمنع موظفو ادارة الجهاز الالكتروني من اصدار الاوامر لتغيير بيانات الملفات الرئيسية، وعدم السماح مشغلي الجهاز بتشغيل برامج معينة باستمرار، والطلب منهم ضرورة القيام باجازاتهم السنوية، وان درجة الاشراف تعتبر كافية لضمان اتباع التعليمات الواردة في دليل التشغيل، وان دخول غرفة الجهاز مقصور على الاشخاص المسموح لهم بذلك.
- تحديد ادارة الجهاز الالكتروني، والتأكد من ان ادارة الحاسب الالكتروني مستقلة اداريا عن جميع الادارات التي تشغل بياناتها الكترونيا، وان ادارة الرقابة الداخلية بمراجعة اعمال ادارة الحاسب الالكتروني، وان التغيرات في بيانات الملفات الرئيسية تتم عن طريق تفويض كتابي من الادارة المسؤولة عن هذه البيانات، وان الادارات التي تطلب تغيير بيانات الملفات الرئيسية يتم اعلامها كتابة بحدوث التغيير، والتأكد من وجود تامين كاف ضد المخاطر التي يتعرّض لها الجهاز او الملفات والسجلات.
- كفاية الرقابة على المدخلات لاكتشاف اي نقص في بيانات المدخلات، او ضياع للبيانات بعد ادخالها، ومن عدم امكانية تمرير العملية اكثر من مرة، ومن تميز المستندات او العمليات في المجموعات التي تم تشغيلها لتلافي اعادة تشغيلها.
- كفاية الرقابة على المخرجات، واحتفاظ الادارات بسجلات تثبت فيها الجداول والتقارير والمستندات التي تم استلامها من ادارة الحاسب الالكتروني، ومراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الادارات، ووجود رقابة كافية على عملية التوزيع، ووصف لاجراءات الرقابة المتبعة لتقييم سلامة المخرجات.
- رقابة البرنامج، وان كانت البرامج تحتوي على اجراءات رقابة لاختبار الحدود ومعقولية البيانات، وهل تعتبر البرامج قادرة على اعطاء معلومات عن كفاية اجراءات الرقابة، وان كان يمكن اعادة

تشغيل البرامج من نقطة التوقف اذا توقفت دورة التشغيل لاي سبب من الاسباب، والتاكد من وجود اجراءات كافية تضمن تصحيح واعادة تشغيل البيانات التي رفضت البرامج تشغيلها.

الرقابة على الملفات الرئيسية، والتاكد من وجود حماية للملفات والبرامج، والاجراءات الاداريه، ووجود دليل عمل لكل برنامج، ودليل تشغيل لكل دورة، ووجد مراجعة دورية على المستندات المختلفة للتاكد من انها كاملة، وتجديدها كلما دعت الحاجة، وكيفية اعداد التعديلات، ووضع سجل بجميع التعديلات في البرامج، ووجود احتياطات كافية تمنع تعديل البرامج بدون موافقة، ووضع سجل يدون به وقت بداية ونهاية التشغيل لكل دورة تشغيل وموضحا به اسم المشغل وكافة البيانات الاخرى مثل الاعطال والاخطاء، ومراجعة كشوف الاخطاء بواسطة شخص لا علاقة له بادارة الحساب الالكتروني والاحتفاظ بالمستندات الاصلية لمدة كافية يمكن معها مقارنة المخرجات مع المستندات الخاصة بها.

وتبقى استمرارية العمليات والتشغيل الصحيح لانظمة المعلومات هي مطلب حيوي لاستمرار الاعمال والنشاطات، والتهديدات الممكن حدوثها التي تطال المعلومات وعمليات المعالجه هي تهديدات لنوعية العمل وفعاليته، وهنا يتداخل امان المعلومات بهدف وضع اجراءات تساعد على ازالة التهديدات او تخفيض حدتها الى مستوى مقبول من قبل مجالس الاداره.

على صعيد مصارف اسلامية من المهم احترام ثلاثة عوامل، الربحيه، والسيوله والامان. ويتركز الامان على كفاية رأس المال وفي شفافية ابراز ان الاستثمارات تمت تبعا للشريعه الاسلاميه، وفي الحفاظ على المعلومات الاستثماريه وامانها.

من ناحية الامان المعلوماتي من المهم انشاء لجنة معلوماتيه في المصرف الاسلامي بهدف متابعة الموضوع المعلوماتي وهذه اللجنة يفترض ان تكون لجنه استشارية، تضم اعضاء من مجلس الادارة وخبراء من المصرف ومن خارج المصرف وتشمل مهمامها الرقابة على المدخلات التي ترد من الادارات الاخرى، تصحيح الاخطاء وعمل كشوف التسوية بين قوائم الضبط التي ترد من الادارات وبين المجاميع التي يقوم بها الجهاز، الرقابة على المخرجات، مراجعة المدخلات المباشرة بواسطة مشغلي الجهاز، مراجعة كشوف الاخطاء وتقصي اسبابها اذا تطلب الامر.

وتسمية موظف ضابط معلومات من مهامه :

1- إنجاز كتيّب قواعد الأمان وتقديمه للجنة المعلوماتيه ويحتوي على سياسة أمن تكنولوجيا ضبط المفاتيح الرئيسية الحسّاسة، وكلمات السر المرتبطه بها، وتجزئتها على أكثر من مسؤول.

2- وضع أسس التدقيق المعلوماتي الذي هو جزء من التدقيق الداخلي العام وإعداد العناصر المطلوبة للقيام به.

3- وضع برامج توعية للموظفين تتناول متطلّبات أمان تكنولوجيا المعلومات.

4- إنجاز خطة طوارئ مبنية على دراسة لحجم مخاطر تكنولوجيا المعلومات وفقاً لسياسة الإدارة العليا في هذا الشأن، آخذة في الاعتبار شروط ومتطلّبات استمرارية العمل إثر الحوادث الطارئة،

5- التركيز على الأجهزة المركزية الرئيسية كون النظم الماليه على صعيد مصارف مركزيه، تفرض على المصارف الاتصال المباشر والمستمر مع النظام المركزي،

6- فصل بين الدور التنظيمي لدائرة المعلوماتيه عن الدور التنفيذي، وعزل الدائرة عما يتعلق بالعمليات التشغيليه،

7- فصل بين المهام التنفيذية ومهام المراقبة على صعيد معلوماتي،

8- فصل بين وظائف تمرير المعلومات، وتعديلها، وإلغاؤها في الفروع.

9- إنشاء سجل في الدائرة للأعطال التي تطرأ على الماكينة، وتعيين مسؤول دائم ومسؤول بديل عن هذا السجل،

10- برمجة الفرص السنويه وفرضها على موظفي المعلوماتيه في حينه، وأخذ الاحتياطات لتجميد العمل لكلمات السر عند غياب الموظف.

11- وضع حدود أو معايير استخدام عامة، وحسب ما تم ملاحظته في المصارف الاسلاميه، فان موظفي دائرة المعلوماتيه يمكنهم القيام بأي عمل وتمرير اعلمليات المختلفه بما في ذلل الغاء عمليات وتوزيع ارباح وتحويلها، ويمنعهم القيام من ذلك أخلاقهم وسلوكيتهم، وليس الجهاز ومرجعية الضبط الداخلي، وبالتالي فأن فصل الوظائف ليس بشكل عام لتقليل من اهمية موظفي المعلوماتيه، ولكن للاجابة على سؤال انه في حال تم توظيف موظف سيء النية في نفس الموقع، فما يمكن لهذا الموظف ان يقوم به.

ولضبط المفاتيح الرئيسية الحساسة يمكن منح كلمات السر لاستخدام البرامج إلى موظف من خارج دائرة المعلوماتيه يقوم بوضع الرقم السري، وتصدر دائرة المعلوماتية تقرير عن العمليات التي تمّ القيام بها لعرضها على دائرة التدقيق.

هناك العديد من الوسائل المتجدده التي يتم استخدامها في عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، وعلى المصارف الاسلاميه استخدام الانظمة التي توفر الحماية والأمان وتحافظ على درجة تأمين عالية على جميع التعاملات المصرفية، وهي تتنوع بين تشفير جميع بيانات المتعاملين، وبين استخدام البرمجيات الخاصة لضمان عدم الاختراق لأنظمة وقواعد بيانات المتعاملين لدى المصرف، إضافة إلى وضع شروط وطريقة استخدام خاصة ومحددة تتفادى كل السيناريوهات المحتملة لإمكانية اختراق الحسابات حيث تبقى الوقايه هي الضمانه الاولى في الامان.